لقاءات بين رموز الطاقة الجديدة في الديوان الملكي ورموز الحكومة

الأردن: القصر يطمئن الاصلاحيين وتوجهات لعدم التجاذب بين النخب الحاكمة

عمان ـ «القدس العربي»

بسام البدارين:

استقرت الطاقة الجديدة التي يمثلها الدكتور باسم عوض الله ورفاقه في الجهاز الاستشاري للقصر الملكي خلال الأيام الاخيرة وبدأت تتضح تفاصيل العلاقة وحلقات الاتصال بين مؤسسة القصر ومؤسسة الحكومة وبين الطرفين وبقية المؤسسات الشريكة في صناعة القرار في الاردن على امل ان يساهم هذا الاستقرار بعد انجازه في ترتيب الاوضاع والملفات السياسية لصالح الأولوية الوطنية والاقليمية.

وبشكل ملحوظ لم يعد وجود طاقة ديناميكية ومتحركة في ادارة المكتب الاستشاري للقصر الملكي عنصر خلاف او اجتهاد او عنصر تقاطع، فقد تآلفت النخب فيما بينها في اطار من الوعي الجماعي لتنفيذ برنامج الملك سواء على الصعيد الاقتصادي حيث تم تنشيط الخلايا الاقتصادية في الديوان الملكي وسواء على الصعيد السياسي حيث يدور حوار مفصل بين الشركاء او على الصعيد الاقليمي، حيث يدفع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني بقوة باتجاه تفعيل عملية السلام والعودة للمفاوضات والخيارات الدبلوماسية وتجنب الاحتمالات السيئة او الانفلات الامني في الساحة الفلسطينية.

وهذه البانوراما التي استقر شكلها ودورها في خارطة النخبة الاردنية ساعدت في فهم جميع الاطراف للعبة وللأدوار، فالمطلوب حسب ما يرصد في الخط الملكي وقف حالة الانقسام والتنافس والعمل في اطار شراكة تضم جميع النخب الفاعلة في اطار سقف زمني وبرنامج اولويات جديد. ويبدو ان التلاقي الشخصي الذي حصل قبل اسابيع قليلة بين الدكتور عوض الله الذي اصبح لاعبا اساسيا في المعادلة الان وبين رئيس الوزراء معروف البخيت هدف للتوصل الى صيغة للعمل والتقارب.

وهذه الصيغة ممكنة الان، فالبخيت اصبح اصلا رئيسا للوزراء بعد ان ترك الموقع الذي يشغله عوض الله الان وكلاهما حريص او يفترض انه حريص على التعاون والتقدم في اطار ذهنية صافية تجدد طاقة العمل في وسط النخبة حول القصر او العاملة مع القصر بعد ظروف داخلية واقليمية كانت صعبة ونتج عنها بعض الارباك والتراجع خصوصا في الملف السياسي الداخلي وفي مسار الامن الاقليمي.

ومن الواضح ان التلاقي الشخصي كان سببا لخلق انطباع معاكس لقراءات بعض الاقلام التي حاولت الايحاء بوجود مشكلة يمكن ان تظهر لاحقا بين الحكومة العاملة على الارض وبين فريق الظل العامل مع القصر الملكي وهو فريق اصبح الان في واقع جديد بعدما نشطته الطاقة الكامنة في الرموز الجديدة التي تقاسمت الادوار في اطار نطاق اولويات ملكية.

وكان معلوما سابقا بان الملك عبد الله الثاني شخصيا اهتم بصفة استثنائية بان تعمل جميع المؤسسات في الدولة والحكومة معا وفي نفس الدرجة من التوافق والتناغم والانسجام على ان ذلك يمكن تحقيقه فعلا على ارض الواقع في ظل التوازنات الجديدة التي يفترض ان تؤسس النخب القرارات الفاعلة متجاوزة الحساب الشخصي والذاتي لصالح الحساب المصلحي والعام.

ويبدو بوضوح ان الملك الاردني خطط جيدا لمستويات التناغم التي سبب غيابها في الماضي اشكالات وانقسامات بين صفوف رجال الحكم والدولة، وهذا التخطيط دعم منذ يومين فقط بخطاب ملكي حاسم وحازم يعيد انتاج المشهد النخبوي وبرنامج الاولويات ويقول ضمنا بان الجميع في النظرة الملكية متساوون مع بعضهم البعض وبان الهدف جماعي ومشترك.

وتجلت القيمة الاخيرة بكل وضوح من خلال المقابلة التي بثتها فضائية العربية امس الاول للملك عبد الله الثاني فقد رفض الرجل وجود تصنيفات صحافية تتحدث عن حرس قديم وحرس اصلاحي جديد في اطار النخبة موضحا بان مثل هذه التقسيمات الصحفية لا تعتكس الواقع الموضوعي ومؤكدا بان الاردنيين متفقون على ضرورة الاصلاح والتحديث والتنمية ولكن هناك اختلافا على الكيفية او ترتيب الاولويات اما الاهداف فليس عليها خلاف ومؤكدا ايضا بانه شخصيا لجميع الاردنيين مهما كانت اراءهم بالنسبة لعملية الاصلاح لكن التنمية تحتاج الى جهد مكثف ومتواصل والى مشاركة من عدد اكبر من الناس.

ومثل هذا الخطاب الملكي ليس جديدا في الواقع لكن المهم توقيته الان ومعناه المباشر ان الفرصة غير متاحة للانقسام الافقي او العامودي بين الليبراليين او المحافظين في الحكم بدعوى احتكار القصر والمفردة الملكية، فمضمون الكلام الملكي هنا يوضح بان الجميع متفق على الاهداف العامة وبان الانقسام حاصل حول وسائل التطبيق فقط، ويوضح وهذا الاهم بان مؤسسة القصر لا تنحاز لأي رأي من الرأيين في اطار النخبة لكنها تمثل الجميع في الواقع.

ومثل هذه الكلمات موحدة واساسية الان لاعادة ترتيب المشهد خصوصا وان مقابلة الملك عبد الله نفسها انعشت الامال مجددا فيما يخص تطبيق الاجندة الوطنية التي كثر الجدل حولها، فقد اعتبر الملك ان الاجندة كوسيلة للاصلاح والتطوير جاءت بمحاور عديدة لتنظيم الحياة السياسية ولمأسسة عملية التنمية ولاقتراح حلول لمشكلة الفقر والبطالة.

لكن في التشخيص الملكي يحتاج تنفيذ الاجندة وتحويلها الى واقع الى قناعة وايمان ودعم من السلطة التشريعية لوضع التشريعات والقوانين التي تعزز مسيرة الاصلاح والتأهيل، وهذه المداخلة الملكية مهمة جدا لانها توضح لمن ينعون الاجندة بان فرص تنفيذها لا علاقة لها بالحكومات وسلطات التنفيذ وتوضح وهذا مهم جدا ايضا بان مرجعية القرار تريد انضاج تجربة الاجندة وليس فرضها على مركز الثقل التشريعي وهي مسألة مهمة تطمئن في الواقع جميع الاطراف سواء تلك الاطراف التي ارتابت بالاجندة ورموزها وتخشى نتائجها او تلك الاطراف والنخب التي تحمست جدا للاجندة واستاءت من المماطلة بتنفيذها ومالت احيانا للتباكي على اطلالها.

.. اذا وباختصار يريد القصر الملكي الاردني وبعد ان شحن بطاقة جديدة انتاج الواقع النخبوي والموضوعي، فالملك تعهد بان لا يسمح للارهاب بتحويل الاردن من دولة ديمقراطية الى دولة بوليسية والملك ضم جناحي النخب الليبرالية او المحافظة في حضرته والملك فوق ذلك رفض تصنيف الناس على اساس الحرس القديم والجديد مما يبعث برسالة تطمين لجميع الاطراف ومما يعزل عمليا دعاة ورموز الانقسام والفرقة والترغيب والترهيب.

بمعنى اخر الفرصة الان متاحة للعمل بشكل جماعي وبدون تحرش او انقسام او تنافس او تنابز، فالحكومة تعرف واجبها ورموز الظل يعرفون واجبهم بالمقابل والتلاقي تحت سقف برنامج الاولويات ينطوي على فائدة لجميع الاطراف والقصر يمثل جميع النخب بمن في ذلك المستعجلون من دعاة الاصلاح والخائفون من نتائجه وما يفهم ضمنيا ان التواصل والانصهار والتوحد اصبح ممكنا بل يشكل الان خطة عمل، فالطاقة الجديدة في المشهد السياسي تشحن وتستنفر الايجابي في الطاقة الكامنة في الحكومة، والتقاط الرسائل والايحاءات سلوك متاح لجميع العاملين في الحقل السياسي.

الملك عبد الله

معروف بخيت

باسم عوض الله

الإخوان المسلمون بالأردن ينتقدون طريقة تعاطي الحكومة مع حماس

■ عمان ـ يو بي أي: إنتقدت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن طريقة تعاطي الحكومة الأردنية مع حركة حماس معتبرين أنها «غير صحيحة وأضرت بالعلاقات بين الشعبين الأردني والفلسطيني».

وقال نائب المراقب العام للإخوان والمتحدث الرسمي باسم الجماعة جميل أبو بكر في تصريح صحافي امس الإثنين نشر على الموقع الإلكتروني للجماعة «طريقة تعاطي وتعامل الحكومة الأردنية مع حركة حماس لم تكن صحيحة وأضرت بالعلاقات الأخوية والتاريخية والمصيرية بين الشعب الواحد على ضفتي النهر».

وفيما يتعلق بقرار حماس رفضها المشاركة في الوفد الأمني والسياسي الفلسطيني الذي يبدأ زيارته الى عمان غدا الأربعاء لبحث قضية التهم الأردنية لحماس بتهريب الأسلحة وتخزينها في الأراضي الأردنية، قال «حماس نفت نفياً قاطعاً أي علاقة لها أصلاً في هذه القضية».

وأشار الى أن التهمة الأردنية قد وجهت الى الحركة في الخارج ولم توجه الى الحكومة الفلسطينية في الداخل «ومن هنا كان الأصل التعامل مع من وجهت إليه التهمة وكان يجب أن يتصل به ويتم التحاور حول الموضوع وتطويقه ومنع اتساعه، لا أن يتم تضخيمه في بعض الجوانب وإدخال عليه ادعاءات لا يمكن أن يصدقها أحد وهي أن حماس تستهدف شخصيات ومؤسسات أردنية وهذا ليس من منهجها ولا من ثوابتها بل يتناقض مع عقيدتها وعقيدتنا نحن جميعاً، ولا يمكن أن تقّدم عليه حماس ولا يمكن أن تقدم عليه أي حركة إسلامية لأن هذا من المحرمات في العمل الإسلامي لدى أي حركة إسلامية». وإتهمت الحكومة الأردنية حركة حماس الشهر الماضي بتهريب أسلحة من سورية وتخزينها في الأردن والتخطيط لإستهداف شخصيات أردنية ومنشآت حيوية في البلاد.ورفضت حركة حماس التهم الأردنية.

كما أعلنت الحكومة الفلسطينية بزعامة حماس السبت أنها لن تشارك في الوفد الأمني والسياسي الفلسطيني الذي سيزور الأردن خلال الأسبوع الحالي للبحث مع المسؤولين الأردنيين في الإتهامات. وطالب أبو بكر بأن «يكون هناك نوعا من الاتصال والتواصل وبأن يتم تجاوز كل الحساسيات وكل الحسابات الصغيرة لصالح الحوار والالتقاء على المصالح العليا للأردن وفلسطين وللشعب الواحد ولصالح الأمة».

وشدد على أنه لم يكن هناك مبرر لعدم استقبال وفد حماس ولم يكن هناك مبرر لعدم إستقبال وزير خارجية فلسطين محمود الزهار. يذكر أن عمان لم تستقبل وفد حركة حماس بزعامة رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل الذي قام بجولة شملت العديد من الدول غداة فوز حماس بالإنتخابات التشريعية الأخيرة.

وفي أعقاب الإعلان الأردني عن كشف اسلحة لحركة حماس في الأردن قررت الحكومة الاردنية تأجيل زيارة كان من المقرر أن يقوم بها لعمان وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار.

الاسلاميون المتهمون باستهداف الامريكيين يدعون ان افاداتهم اخذت «تحت الاكراه والتعذيب»

■ عمان ـ اف ب: افاد مصدر قضائي امس ان اسلاميين يحاكمون امام محكمة امن الدولة للاشتباه في تورطهم بالتخطيط لعمليات عسكرية ضد امريكيين ويهود ومراكز تدريب للشرطة العراقية في الاردن انكروا صحة افاداتهم معتبرين انها «اخذت منهم تحت الاكراه والتعذيب».

وافاد المصدر ان «المحكمة استمعت في جلستها اليوم (امس) الى افادات دفاعية للمتهمين المنتمين الى ما سمي بتنظيم «الطائفة المنصورة» والذين انكروا التهم الموجهة اليهم كما شككوا في صحة افاداتهم قائلين «انها اخذت منهم تحت الاكراه والتعذيب».

ونفى المتهم الرئيس بحسب لائحة الاتهام احمد شبانة (37 عاما) في الجلسة انه على «علاقة مع باقي المتهمين» قائلا انه «تعرف عليهم في مركز الاصلاح والتأهيل». وارجأت المحكمة جلستها الى الاثنين القادم. وقال المصدر نفسه انه «في حال ادانة المتهمين يواجه كل منهم عقوبة الاعدام».

وكانت المحكمة قد وجهت للمتهمين تهم «المؤامرة بقصد القيام بأعمال ارهابية والانتساب الى جمعية غير مشروعة والقيام بأعمال لم تجزها الحكومة من شأنها تعكير صفو علاقات المملكة مع دولة اجنبية». وتحاكم المحكمة خمسة من المتهمين وجاهيا بينما يحاكم ثلاثة منهم وهم فارون من وجه العدالة غيابيا. وبحسب لائحة الاتهام فان «المتهمين اتفقوا على ان تكون اول عملية عسكرية لتنظيمهم على الساحة الاردنية ضد مراكز تدريب الشرطة العراقية في منطقة الموقر (جنوب شرق عمان) حيث يقوم الامريكيون بتدريب الشرطة العراقية».

واوضحت اللائحة ان شبانة باشر بالبحث عن اشخاص للاشتراك معه مستخدما الانترنت كوسيلة لهذا الغرض كما قام بتوزيع منشورات ذات صلة بالاردني ابو مصعب الزرقاوي زعيم تنظيم القاعدة في العراق.

وذكرت لائحة الاتهام ان المجموعة قامت بتوزيع اقراص مدمجة تحوي تسجيلات لعمليات عسكرية «ضد الامريكيين في العراق» و«خطابات للزرقاوي»، بينها مجلة ناطقة باسم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين تدعى «ذروة سنام الاسلام».

انهيار محاولات حل ازمة القضاة.. وهجمات ضارية ضد السرقات وبيع مصر.. ورئيس الوزراء يتعهد بمكافحة الفساد

مقالات تحط من شأن مبارك واخرى تشبهه بمحمد علي.. ومهاجمة الأمن لاهانته مشايخ قبائل سيناء.. واتهامات بين «الاخوان» وجمال

القاهرة ـ «القدس العربي»

من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن استقبال الرئيس مبارك السياسي اللبناني وليد جنبلاط ومفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي وجولته في عدد من المصانع بمدينة العاشر من رمضان ومغادرته مصر اليوم الثلاثاء في جولة تشمل عددا من الدول الأوروبية والمغرب وقرار محكمة الجنايات بجنوب القاهرة تأجيل نظر الطعن المقدم من الدفاع عن المستشارين محمود مكي وهشام بسطاويسي نائب رئيس محكمة النقض الى الثامن والعشرين من الشهر الحالي واعلان نادي القضاة فشل جهود الوساطة لحل الأزمة بسبب تمسك المجلس الاعلى للقضاء ووزارة العدل بمواقفهما التي يرفضها النادي واستمراره في الاعتصام، واعتقال عدد من الناشرين السياسيين وقبول محكمة الجنايات بالحيزة التصالح الذي تم بين المستشار والصحافية أميرة ملسن بجريدة «الفجر» بعد اعتذارها وقبول المستشار الاعتذار. واجتماع الامانة العامة للحزب الوطني الحاكم واستنكارها ما قاله احد اعضاء مجلس الشعب عن الاخوان بأن جمال مبارك اعطى خمسة وعشرين الف جنيه لكل نائب وافق على تمديد العمل بقانون الطوارىء واستمرار قوات الامن في عملياتها لتمشيط سيناء بحثا عن الارهابيين الهاربين واستعدادات الحكومة لمؤتمر منتدى دافوس في شرم الشيخ في العشرين من الشهر الحالي. وإلى شيء من بضاعتنا اليوم:

الرئيس مبارك

ونبدأ تقريرنا اليوم برئيسنا الذي تعرض الى هجوم من الدكتور سعد الدين ابراهيم اغضبني منه لدرجة انني افكر في التخطيط لشن حملة ضده ولما لا، وهو يقول ـ يوم السبت في «المصري اليوم» عن رئيسنا ـ وبئس ما يقول:

«ولمن لا يعرفون أو يتذكرون فان قانون العمل بحالة الطوارىء هذا يعطي السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الجمهورية «الذي هو محمد حسني مبارك» صلاحيات بغير حدود أو رقابة منها القبض على اي مواطن دون اذن من النيابة وحبسه لمدد تتجدد، دون محاكمة، وحرمان المواطنين من كثير من حرياتهم وحقوقهم الاساسية، المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الدولية بما في ذلك حق الاضراب والتظاهر والاجتماع وتكوين الجمعيات. كما يعطي قانون العمل بحالة الطوارىء لرئيس الجمهورية سلطة اصدار أوامر جمهورية لها قوة القانون، وتوقيع الاتفاقيات الدولية ومنها صفقات السلاح، دون الرجوع لمجلس الشعب أو الخضوع لمحاسبة الجهات الرقابية وقد كان ولا يزال هذا الجانب من سلطات رئيس الجمهورية هو الباب الواسع لانتشار الفساد الكبير، وبشكل مقنن في اعلى مستويات الحكم فهناك بنود عديدة للانفاق من موارد الدولة لا نعلم نحن المواطنين ولا مجلس الشعب شيئا عنها وتبرر السلطة هذا التستر والاخفاء بحالة الطوارىء. كما شرحنا تفصيلا أعلاه يعني «سلطة بلا رقابة» وقديما قيل ان «السلطة مفسدة» وبالتالي فان «السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة» وقد عبر عن نفس المعنى علماء الاجتماع السياسي بقول مأثور هو «إن السلطة بلا رقابة تتحول الى عصابة» وفي وجود عصابة تحكم فان الناس لا تأمن على أرواحها أو حرياتها، أو حقوقها أو أموالها من أفراد تلك العصابة فهي «أي العصابة» لا تتسلط فقط على الشؤون والأموال العامة، ولكنها يمكن ان تسطو على ما يحلو لها من الشؤون الخاصة، ومن ذلك ما يتعلق بشركات طيران «مثل زاس zas» أو توكيلات تجارية «مثل سيارات بيجو وبي إم دبليو ومرسيدس» اما عن السطو على المال العام فحدث ولا حرج وقد قدر احد الباحثين حجم هذا الاخير ـ بما في ذلك بيع وحدات القطاع العام بأقل من القيمة الحقيقية «طبقا لأسعار السوق» تخصيص الأراضي المملوكة للدولة، والعمولات والرشاوى، ان البديل الحقيقي الذي يحمي البلاد هو انتهاء حالة الطوارىء لكي يحل حكم القانون، وينشأ قضاء مستقل، ونظام حكم ديمقراطي وقد وعد حسني مبارك بهذا كله اثناء حملته الانتخابية الخامسة، ولكنه لم يف بما وعد به في تلك الحملة كما لم يف بما كان قد وعد به في حملاته الأربع السابقة، فهل الرجل كان يكذب على شعبه أم أنه يحاول ولكنه يحتاج الى ربع قرن آخر؟ فان لم يكمل ما وعد به في حياته فربما سيترك المهمة في الايدي الأمينة لمن يثق فيهم، وهم آل مبارك والله أعلم».

وما أن تخلصنا بعونه تعالى من الدكتور سعد حتى وقعنا في حفرة الدكتور ابراهيم السايح احد مستشاري جريدة «التجمع» التي يصدرها حزب التجمع، نعم وقعنا رغما عنا والدليل قوله في بابه ـ للكبار فقط ـ وما أبعد ما قاله عن الحقيقة التي لا تقنع كبارا أو صغارا:

«اكتشف مبارك بعد اسابيع قليلة من ولايته الأولى ان رئاسة الجمهورية أسهل كثيرا من قيادة الطائرات، أعاد اكتشاف نفسه وقدراته وهو يقرأ في الصحف انه الزعيم الأوحد والقائد الاعظم وحامل اختام وأسرار الحكمة والشجاعة والبطولة، كان في عمله الاصلي خاضعا لسلطة قائد الجيش ووزير الدفاع ورئيس الدولة وصار في عمله الجديد شخصا بلا سقف لا يسأله احد ولا يحاسبه احد ولا يقف في طريقه احد، اكتشف مبارك انه يحكم شعبا من الحمقى وأمة من المغفلين، علماء ومثقون وأدباء وأساتذة وخبراء يرتجفون في حضرته ويأتمرون بأمره ويلتمسون رضاه، زعماء المعارضة يهرولون إليه كلما طلبهم ويحتكمون اليه في كل شؤونهم وينزهونه تماما عن فساد الحزب الحاكم الذي يرأسه. اقتنع مبارك مع مرور الوقت انه نسيج وحده وأنه بالفعل أحكم الحكماء وأعظم العظماء وبدأ يصول ويجول في ربوع البلاد ويضع بصمته الكريمة على كل الكائنات والمخلوقات والانجازات!

في احدى زيارات الرئيس السادات للمواقع العمالية ألقى احد عمال الترسانة البحرية قصيدة غاضبة امام الزعيم الراحل يقول فيها:

سيادتك رئيسنا ودايما واكسنا
فاكرنا عساكر في داخل معسكر
روتيني في رياستك..
ينعل ... غلاستك.

هذا الشاعر خرج من السجن في بداية عهد الرئيس مبارك ويعكف حاليا على نظم قصيدة اعتذار وتحية للزعيم أنور السادات!!».

هذا كلام لا يجوز ان يتورط مثلي في نقله؟! هذا خطأ جسيم لابد من تصحيحه بالاشارة الى بعض ما جاء في مقال الدكتور سمير سرحان امس بجريدة «روزاليوسف» وعنوانه ـ لماذا مبارك ـ فأنعم به من عنوان وأكرم بما جاء في المقال مثل:

«في عصر الرئيس مبارك تم البناء الثاني لمصر بعد ان كان البناء الاول قد تم على يد محمد علي الكبير، وإذا كان محمد علي قد انتقل بمصر من عصور الظلام المملوكية الى العصر الحديث فان محمد حسني مبارك هو ـ بكل المقاييس ـ صاحب البناء الثاني لمصر الذي دخل بها قلب العصر ورسم لها ملامح المستقبل لتصبح واحدة من أهم الدول التي تعتمد عليها موازين القوى الاقليمية والعالمية. وقد بدأ مبارك رسالته بالالتفات الى بناء الداخل فمن بنية اساسية قوية الى بناء الزراعة الحديثة والصناعات الوطنية التي تعتمد على احدث تكنولوجيات العصر والتوسع في بناء المدن الجديدة لاستيعاب الزيادة السكانية الى آخر العناصر التي تشكل صورة البناء المادي لأي مجتمع من طرق وكباري وتليفونات ومشروعات مختلفة لتحديث الريف والحضر معا، مما يمكن مقارنته بالمجتمعات المتقدمة والقيام بأوسع جهد للاصلاح الاقتصادي في جو من الاستقرار السياسي والاجتماعي حتى اصبح اقتصاد مصر من اقوى اقتصاديات المنطقة وانخفض الى اقصى حد معدل التضخم بينما اصبح الاحتياطي النقدي يمثل امانا لمصر ولبناء مشروعاتها الكبرى.

ودعم حرية الرأي والتعبير الى اقصى الحدود، واعتبار المعارضة جزءا أساسيا من شرعية النظام، حتى اصبح من أهم سمات العهد انه لا يقصف قلما أو يصادر رأيا واختفت تماما سلطة الحاكم المطلقة في القمع والسجن والاعتقال والتعذيب ليحل محلها الاحتكام المطلق الى القانون الذي يلجأ اليه أي مواطن بما في ذلك الحاكم نفسه عند نشوء أية نزاعات او خلافات في الرأي أو غيره.

ولأول مرة في عهد مبارك تلتئم الفجوة التقليدية بين الحاكم والمحكوم فيصبح الحاكم هو ضمير الأمة ورمزها ومصدر فخرها وتباهيها بين سائر الأمم كما تنتهي تماما ايضا الفجوة التقليدية بين المثقف والسلطة».

وهكذا يكون الكلام عن الحقائق وإلا فلا.

معركة القضاة

وإلى معركة القضاة ووجهة نظر النظام التي عبر عنها في مجلة «روزاليوسف» زميلنا وصديقنا كرم جبر رئيس مجلس الإدارة بقوله عنها:

«يرفع مشروع قانون السلطة القضائية المقدم من نادي القضاة شعار استقلال القضاء، ومع الاقرار الكامل بضرورة تحقيق ذلك فهناك سؤال مطروح حول مفهوم «الاستقلال» وهل هو استقلال في مواجهة السلطتين التنفيذية والتشريعية؟ أم استقلال على طريقة اقامة دولة داخل الدولة؟

لماذا لا تناقش مثل هذه القضايا بصراحة وضوح ويناقش المجتمع مشروع نادي القضاة ولماذا الاحتقان والغضب؟. وما معنى استقلال السلطة القضائية؟ وهل هو استقلال الهدف منه خدمة المجتمع ام استقلال تام عن قضايا وهموم المجتمع؟

وهل يدعم النادي مثل هذا الحوار مع الرأي العام والبرلمان المخول له اصدار القوانين؟ أم من المفترض ان يوافق البرلمان على المشروع دون ان يفتح فمه؟».

ومنه الى زميلنا رئيس التحرير عبدالله كمال الذي قال بدوره:

«ففي غضون الفترة الاخيرة سرى بين بعض القضاة الاتجاه نحو الكشف عن الانحياز السياسي واعلان المواقف وهي ظاهرة تخالف تماما التقاليد المتبعة في القضاء المصري

والنظم القضائية الرصينة وقد بلغ الامر حد أن بعض القضاة صار ضيفا أساسيا على القنوات الفضائية، مشتبكا في ملافظات ومناوشات ومعبرا عن رؤى واتجاهات وهو ما دعا المجلس الاعلى للقضاء ان يصدر تنبيها في هذا الصدد ويوجب على السادة القضاة عدم الانغماس في الجدل الاعلامي، لكن هذه الظاهرة آخذة في الاستمرار والنمو وبما يهدد مسار عملية التقاضي وحماية حيادية العدالة. ان القضاء لا ينبغي ان يقدم للحياة العامة زعماء، طالما انهم كانوا ومازالوا في الخدمة والمسار المهني إلا إذا تركوا مواقعهم، وأحسب كمواطن ان اعلان المواقف بهذه الصورة هو ضد معنى رمز العدالة الذي يفترض فيه ألا يكشف عينيه لكي لا يعرف المتخاصمين قضائيا امامه.

ولنفترض جدلا ان احدى جهات الدولة كانت تتقاضى امام احدى الدوائر التي يرأسها قاض يهاجم الدولة كل يوم هل سيكون من حق الجهة المتقاضية ان ترده او ان مواطنا رأى في مواقف احد القضاة المعلنة انها ستؤثر على رؤيته وحكمه هل يدفعه هذا الى عدم الثقة في قراره؟!».

وآخر ما لدينا في هذه القضية سيكون من «روزاليوسف» ايضا لكن الجريدة لا المجلة فقد نشرت خبرا لزميلنا اسامة فؤاد نصه:

«اتهم المستشار محمود صديق برهام الرئيس السابق لنادي قضاة المنصورة جماعة الاخوان المسلمين المحظورة باشعال أزمة القضاة. قال برهام في تصريح خاص لـ ««روزاليوسف»»:

ان الجماعة المحظورة تفتعل الازمات وتسعى للسيطرة على نادي قضاة المنصورة مثلما سيطرت على نادي قضاة القاهرة ونادي الاسكندرية! أوضح المستشار برهام وهو احد أطراف الأزمة التي اشتعلت بين نادي القضاة ومجلس القضاء الاعلى ان الازمة لن تحل إلا باعتذار نادي القضاة في بيان علني لكل من وزير العدل والنائب العام ومجلس القضاء الاعلى، اشار الى ضرورة ان يصدر نادي القضاة بيانا يؤكد على ان مجلس القضاء الاعلى هو السلطة العليا للقضاة ويعلن عدم اشتغال اعضاء السلطة القضائية بالسياسة. ويصر المستشار برهام الذي اتهم عددا من القضاة بسبه وقذفه في احدى الصحف على أن يعلن نادي القضاة تبرئته مما نشر حول ما سميت «بالقائمة السوداء».

دهب والإرهاب

وإلى قضية الحادث الارهابي في دهب والذي أدى الى موجات متتابعة من الهجمات والانتقادات العنيفة ضد النظام وضد وزارة الداخلية لإهمال سكان سيناء، وممارسة الاضطهاد ضدهم من جانب الامن بعد كل حادث ارهابي مما أوجد حالة من الثأر بينهم وبين الأمن. وقد دخل زميلنا وصديقنا والمحرر العسكري بجريدة «الوفد» أسامة هيكل الى حلبة الهجوم في مقاله ـ يوم السبت ـ بجريدة «المصري اليوم» قائلا:

«والحقيقة ان بدو سيناء عانوا التهميش الشديد من جانب الادارات المختلفة التي حكمت مصر حتى 1967 ثم عاش هؤلاء البدو في ظل الاحتلال الاسرائيلي مدة 15 عاما سعى خلالها الاحتلال لتأديبهم على النظام المصري وأغراهم بالمال وأغدق عليهم كل الملذات، ورغم ذلك لم يستجب له منهم إلا ضعاف النفوس إلا ان الجانب الاكبر من بدو سيناء كانوا ولا يزالون يشعرون بالانتماء لمصر، والحقيقة ان ادارات محدودة في مصر منذ 1982 حتى الآن هي التي فطنت لاسلوب التعامل الامثل مع البدو، فمثلا اللواء احمد ناجي الذي رأس مدينة نويبع في اوائل التسعينيات سعى لتعليم اطفال البدو بمشقة ودأب كنت شاهدا عليهما، كان يذهب للوديان ليقنعهم بالفكرة وصل الامر الى حد صرف 3 جنيهات مكافأة للتلميذ البدوي عن كل يوم دراسة وحينما يظهر التلميذ اهتماما يسعى لتوقيع وثيقة زواج أبيه وأمه لأن البدو يتزوجون بالعرف ولا يعترفون بالورق الرسمي ثم يسن الطفل لتستخرج له شهادة ميلاد مصرية رسمية فيكمل ملفه الدراسي، ورغم انتهاء مدة خدمة هذا الرجل منذ اكثر من 10 سنوات فان بدو سيناء يذكرونه حتى الان لأنهم وثقوا به وأظهر الاهتمام الكافي والصادق ليحصل على هذه الثقة.

فماذا نفعل نحن الآن؟

ألقت الداخلية القبض على عدد غير محدود منهم بعد أحداث طابا، واخترقت قدسية ومكانة شيخ القبيلة فانقلب البدو على الشرطة، وربما يصافحهم البعض سياسيا، ويكرههم نفسيا، اصبح الامر ثأرا والبدوي لا يترك ثأره مهما طال الزمن، وشيخ القبيلة الذي كان يستطيع تقديم يد العون للشرطة في تعقب الجناة ـ أي جناة ـ لم يعد عونا في ذلك ولا يجرؤ احد على طلب ذلك منه.

ياعقلاء مصر ـ إن كان لايزال هناك عقلاء ـ اسرائيل تؤمن صحراء النقب بنفس هؤلاء البدو لأنها قرأت وتعايشت وتفهمت ونحن بالعناد والفكر المغلق والحسابات غير المدروسة نضرب أمن سيناء وبالتالي امن مصر، هل يستعين الرئيس بمجموعة من الحكماء الفاهمين للبدو وعاداتهم للتدخل من اجل وقف نزيف الدماء في سيناء، واعادة الاحترام لمشايخ البدو في سيناء؟ أم أنه يرى طريقة التعامل الأمنية الحالية مثمرة؟».

حكومة ووزراء

وإلى حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه وقول زميلنا وصديقنا جلال دويدار رئيس تحرير «الاخبار» السابق في عموده اليومي بـ«الاخبار» ـ يوم الاحد ـ خواطر ـ عن أحدث كوارث الحكومة:

«ان المغالاة في اسعار حديد التسليح يتم تبريره بازدياد أسعار المواد المستوردة ـ البليتات والحديد الخردة ـ التي تدخل في تصنيعه، انه ولا جدال ادعاء تجانبه الحقيقة الى حد كبير بعد ان اكد الخبراء مسؤولية الاحتكار وجشع التربح باعتبارهما يمثلان العنصرين الاساسيين في تفاقم هذه الظاهرة.

وإذا كان هناك من يقبل بهذا التبرير الذي يتناقض مع الحقيقة والواقع فان من حقنا ان نتساءل عن مبررات هذه الزيادة الهائلة التي طرأت على اسعار الاسمنت بعد ان قفزت خلال السنتين الماضيتين بالسوق المحلي من 160 جنيها للطن الى 320 جنيها للطن.

أرجو ان تكون الحكومة جادة حقا في تطبيق قانون منع الاحتكار الذي تم اقراره رغم نواقصه على هذه المواد ذات الصلة بأهم صناعة في مصر وهي صناعة البناء والتشييد».

ومن الضروري التذكير بأن جلال عندما كان رئيسا لتحرير «الاخبار» خاض معارك عنيفة ضد احتكار احمد عز احد اقوى المقربين لجمال مبارك لصناعة الحديد.

ومن مصائب وفضائح الاسمنت والحديد الى فضائح «خصخصة» قوم فوائد التي قال عنها بنفس العدد زميلنا احمد جلال:

«في البيانات العاجلة التي قدمها اعضاء مجلس الشعب حول صفقة بيع شركة «الأهلية للبلاستيك»، اشاروا الى ن الصفقة يشوبها مخالفات عديدة وتفوح منها رائحة الفساد واستشهدوا بتقييم الجهاز المركزي للمحاسبات للصفقة منذ عشر سنوات بمبلغ 151 مليون جنيه ومع ذلك تم بيع الشركة بـ8 ملايين جنيه فقط!!، وعلى أقساط كمان!!، هل هذا معقول؟!

أحد اعضاء لجنة تقييم بيع عمر افندي اعترض على طريقة التقييم امام لجنتين بمجلس الشعب وقال ان وزير الاستثمار ألغى جميع لجان المراجعة الخاصة بالتقييم وأن لجنة التقييم قدرت السعر بمليار و139 مليون جنيه، غير شامل الاسم التجاري ومع ذلك فالعرض المقدم حاليا لبيع الشركة 654 مليون جنيه فقط!!

الغريب في الامر ان وزير الاستثمار غاب عن جلسة مجلس الشعب التي ناقشت صفقة بيع شركة الاهلية للبلاستيك! ولم يحضر اجتماع اللجنة المشتركة لبحث صفقة بيع عمر افندي!، إذن متى سيحضر الوزير والمجلس يناقش موضوعات بهذه الاهمية والخطورة؟! نحن لا نتهم أحدا، فقط نريد الحقيقة، والحقيقة وحدها!».

ومن «الاخبار» الى صوت الأمة وحديث وزير التعمير والاسكان الاسبق المهندس حسب الله الكفراوي الذي أجراه معه زميلنا محسن عيد وقال فيه عن خصخصة قوم:

«يأتي هؤلاء الذين يتربعون على تجارة القطاع العام ويبيعون كل وسائل الانتاج من الاسمنت الى النسيج الى غيرها من الشركات العملاقة التي تمثل الرأسمال الحقيقي لهذا الشعب، ولا اعرف لماذا لم يتعاقدوا مع الاجانب على اضافة خطوط انتاج جديدة ولماذا لم يقوموا ببيعها للمصريين لطرحها للاكتتاب العام في البورصة والجواب ببساطة لأن العمولات كبيرة ولابد ان أؤكد ان محمود محيي الدين وزير الاستثمار ينفذ التعليمات فقط».

ومن وزير الاستثمار الى رئيس الوزراء الذي اندهش من احد تصريحاته زميلنا عزت القمحاوي ـ مدير تحرير جريدة «اخبار الادب» فقال عنها في بابه ـ بكل أدب ـ: «ورئيس الوزراء صرح منذ أسابيع للزميلة «أخبار اليوم» ان مشروع توشكي سوف يوفر أربعة ملايين فرصة عمل، بينما حدد تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات العدد الرسمي للعاطلين في مصر بأقل من ثلاثة ملايين، أي أن مشروعا واحدا من المشاريع العديدة التي تعلن عنها الحكومة سوف ينهي البطالة ويسبب نقصا في سوق العمل مقداره مليون عامل، فماذا لو أضفنا ملايين الفرص في المشروعات الاخرى؟! أظن ان علينا التفكير بسرعة في كيفية تدبير هذه الملايين والأسواق الأنسب لاستيراد العمالة، سواء كانت من دول الجوار العربي أو من الهند أو باكستان، أو تنويعا من كل هذه المصادر حرصا على التوازن البشري كما تفعل دول الخليج الشقيقة».